دعا إلى احترام رأي نواب الأمة الممثلين للشعب الكويتي ويحققون تطلعاته وأمنياته

سعود المطيري يحذّر الحكومة من محاولات رد قوانين الرعاية السكنية والمنازعات الإدارية.. فهي قوانين ذات طابع شعبي

سعود المطيري

حذّر مرشح الدائرة الرابعة للانتخابات التكميلية سعود سعد المطيري من اي محاولة حكومية لرد القوانين التي يقرها مجلس الامة باغلبية نيابية، وعليها ان تحترم رأي الاغلبية في هذا الجانب.

وقال المطيري في تصريح له «صحيح ان الدستور اعطى الحكومة حق رد القوانين الى المجلس، الا ان الحكومة لا يجوز لها ان تتعسف في هذا الحق، خاصة ان اغلب القوانين التي تردها الحكومة ذات الطابع الشعبي التي تخدم المواطن البسيط بالدرجة الاولى». وابدى المطيري رفضه لما يثار بشأن وجود توجه حكومي لرد قانون تعديل الرعاية السكنية الذي يعطي المواطن الذي باع بيته وسدد قرضه حق التسجيل مرة اخرى في الرعاية السكنية، وكذلك الحال بالنسبة لقانون انشاء دائرة في المحكمة الكلية لنظر المنازعات الادارية.

الحكومة لا يجوز لها أن تتعسف في حق رد القوانين

ودعا الحكومة الى احترام رأي نواب الأمة الذين تم اختيارهم من قبل الشعب الكويتي ليحققوا طموحاتهم وتطلعاتهم المتمثلة في اقرار مثل تلك القوانين التي تهم الشارع الكويتي والمواطن وتحسن من مستوى معيشته وتحسن من أداء مهامه القانونية والدستورية والتي تكفل له حقوقه سواء من حيث السكن واللجوء الى القضاء او المحاكم، مشددا على ضرورة ألا تقوم الحكومة برد هذه القوانين المهمة والتي طال انتظارها من قبل المواطن الكويتي.

طالب بإعطاء الشباب حيزاً كبيراً من الرعاية والاهتمام لدعم قطاعاتهم المختلفة

هشام البغلي: الحكومة مطالبة بالاهتمام بفئة الشباب وتخصيص الأندية الرياضية مشروع مستحق

هشام البغلي

طالب مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة م.هشام البغلي الحكومة بضرورة إعطاء الشباب حيزا كبيرا من الرعاية والاهتمام لدعم قطاعاتهم المختلفة واستثمار طاقاتهم بما ينسجم ومواد الدستور الكويتي ورؤية الدولة المستقبلية في الاعتماد على التنمية البشرية وتطوير كل مناحيها، مشيرا الى أهمية التركيز على استثمار الطاقات الشبابية من خلال الدفع بمختلف فئات النشء في مجالات التنمية المختلفة وصقل مواهبهم بالخبرات المطلوبة حتى يساهموا في نهضة البلد لأن الشباب هم الثروة الحقيقية، كما ان الدولة ملزمة دستوريا بالاهتمام بعنصر الشباب حسب نص المادة العاشرة من الدستور والتي نصت على ان «ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي».

وأكد البغلي انه بات من الواجب على الحكومة ان تسخر كل إمكانياتها لتحقيق ذلك ولعل من أولى الخطوات المطلوبة في هذا الشأن هو إعداد الخطط الإستراتيجية لدعم طاقات الشباب وإنشاء مراكز خاصة لهم في جميع محافظات الكويت لاستقطابهم وصقل مواهبهم ومدهم بالخبرات والإمكانيات التي تساعد على تأهيلهم تمهيدا للانخراط في الحياة العملية، مشددا على ضرورة ان تكون هذه المراكز الشبابية بعيدة كل البعد عن المناخ السياسي وأطروحاته، كما يجب ان تتميز أنشطتها عن أنشطة النوادي الاخرى الترفيهية او الرياضية والتي انتهج بعضها سياسات لا تمت بصلة لمهامها الأساسية.

كما أشار البغلي الى ضرورة إعطاء الحكومة هذه القضية الأهمية المطلوبة وان تضمن برامج عملها مساحة كبيرة من الاهتمام بفئة الشباب وتعيد ترتيب أولوياتها بما ينسجم ودعمهم في كل المجالات خاصة في ظل وجود وزارة للشباب، متسائلا:

ما الخطوات التي اتخذتها الحكومة ممثلة بهذه الوزارة للاهتمام بالشباب ورعايتهم ومدهم بالخبرات اللازمة؟، لافتا الى ضرورة سن خطط فاعلة وممكنة التنفيذ في هذا الصدد، وأضاف ان تخصيص الأندية الرياضية مشروع مستحق ويجب المضي فيه بالسرعة الممكنة فهو الطريقة التي سيتم كسر الانحدار الرياضي الذي تعيشه الساحة الرياضية وهو بداية تطبيق الاحتراف الكامل.

كما شدد على ضرورة إيجاد آليات أخرى غير المطبقة حاليا لإقرار التفرغ الرياضي للموظفين العامين، والذي أثبتت التجارب بأنه ولد الكثير من المشاكل للحياة الرياضية للاعبي الأندية الرياضية والمنتخبات الوطنية، كما شدد على سرعة افتتاح ستاد جابر ووجوب أن تقف الحكومة على مسؤولياتها تجاه التأخير غير المبرر في افتتاحه.

نشدد على أهمية خلق روافد جديدة للاقتصاد والتوسع في الصناعات المصاحبة للنفط

ناصر المري يدعو إلى تقليص فوارق الرواتب وتنويع مصادر الدخل لمعالجة الاختلالات

ناصر المري

شدد مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق ناصر عبدالمحسن المري على أهمية تنويع مصادر الدخل والعمل على تقليص فوارق الرواتب الحاصلة بين الموظفين، داعيا إلى تغيير شامل في تركيبة الاقتصاد الكويتي يسهم في الانتقال من مرحلة الاعتماد على مصدر وحيد للدخل يتمثل بالنفط الذي تقوم الدولة ببيعه وصرف قيمته، مشيرا إلى ان المشاريع التنموية في البلاد توقفت منذ عام 1980.

واكد المري في تصريح صحافي أهمية الإسراع في تنفيذ أهداف التنمية البشرية ومتابعة تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى، فضلا عن تنويع مصادر الدخل الوطني لفتح الباب أمام المزيد من فرص العمل، مشيرا إلى ان تقليص فوارق الرواتب بين الموظفين مطلب يرسي قواعد العدل والمساواة بين جميع الموظفين، وابقاء الفوارق الكبيرة فيه ظلم وتفريق بين ابناء المجتمع الواحد، مبينا ان اهم الخطوات التي يجب الاسراع في تنفيذها لمعالجة قضية البطالة تتلخص في معالجة التركيبة السكانية والحد من العمالة الوافدة في القطاعين العام والخاص، وفرض توظيف الكويتيين بالمؤسسات التي تستفيد من المال العام بنسبة 50٪، وخلق روافد جديدة للاقتصاد الكويتي من خلال التوسع في الصناعات المصاحبة للنفط.

واشار المري إلى أهمية التخطيط العلمي السليم للمستقبل، واعادة توزيع عادل للثروة لزيادة دخل الفرد والاسرة وتقليص الفوارق في الرواتب وخلق فرص وظيفية والبدء بتنفيذ المشاريع التنموية التي تنعكس ايجاباً على تنويع مصادر الدخل ومساهمة قطاعات اخرى غير القطاع النفطي في زيادته، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

وشدد المري على أهمية اشراك القطاع الخاص في تنفيذ خطط التنمية، وجذب الاستثمار المحلي والاجنبي والشركات العملاقة التي يعتبر دخولها في قطاع الاستثمار الكويتي علامة من علامات الثقة في هذا الاقتصاد.

واشار الى ان الاقتصادات القوية في دول العالم تعتمد على تنويع مصادر الدخل من خلال تنمية قطاعات الصناعة غير النفطية والزراعة والسياحة وغيرها، والكويت تملك من العقول الاقتصادية والمقومات ما يمكنها من تقوية اقتصادها وتنميته، معتبرا انه رغم امتلاك الكويت التشريعات المتطورة اللازمة للعمل والتجارة وحفظ حقوق المستثمرين والشركاء والعاملين، الا اننا لا نملك فرصاً استثمارية لجذب المستثمر وتتحمل الدولة اكثر من 95 ٪ من الميزانية والصرف على البنية التحتية والمشاريع الحكومية.

وقال المري ان النجاح الكبير لمشاريع القطاع الخاص في مختلف المجالات سواء على الصعيد المحلي او الاقليمي او الدولي يؤكد ان هذا القطاع على قدر المسؤولية الملقاة عليه، ولا يتبقى الا ان تفتح له الحكومة ابواب المشاركة في تنفيذ المشاريع الكبرى، مشيرا إلى ان دولا خليجية عدة نجحت في الاستحواذ على مليارات الدولارات من المستثمرين الاجانب لاقامة العديد من المشاريع على ارضها، مما يؤدي الى خلق العديد من فرص العمل لديها للمواطنين والمساهمة في القضاء حل مشكلة البطالة وتحقيق قيمة مضافة على الاقتصاد توفر لهم المزيد من الامان في حال هبوط اسعار النفط، بينما الكويت - وحتى الآن - لم تنجح في اعادة حتى رؤوس الاموال الكويتية المهاجرة التي تبحث لها عن فرص استثمارية خارج البلاد، نتيجة عدم وجود التسهيلات التي تضمن لها الاستثمار الناجح في الكويت.

الطريجي يطالب بتزويده بكل المناقصات والعقود والمشاريع المعروضة على «المحاسبة»

د.عبدالله الطريجي

تقدم النائب د.عبدالله الطريجي بسؤال الى رئيس مجلس الأمة حول ديوان المحاسبة جاء في مقدمته:

لما كان من أعمال ديوان المحاسبة الرقابة المسبقة على العقود والمشاريع الحكومية كاختصاص من ضمن صلاحياته جاء تحديدها في المادتين (13 و14) من قانون إنشائه رقم 30 لسنة 1964، والتي حددت صلاحياته لجنة الموافقات المسبقة لكل العقود والمشاريع الحكومية او رفضها.

غير ان المتبع، ومن واقع ما هو مبين في مراسلات ومكاتبات الديوان، ان إجراءات الموافقة الصريحة أصبحت استثناء والمعمول به هو الموافقات المشروطة وبما يخالف قانون إنشاء الديوان وتحديدا المادة 13، وهو ما يمنح المناقصين الفائزين امتيازات عن المناقصين الآخرين ويحجب عنهم المنافسة فيما بينهم، وبالتأكيد يمنع الجهات الحكومية من الاستفادة من حصولها على عروض تحقق لها وفرات أو امتيازات اكثر.

وبناء على ما تقدم طالب الطريجي بتزويده بالآتي:

بيان تفصيلي بكل المناقصات والعقود والمشاريع المعروضة على الديوان وفقا للاختصاصات المخولة له في المادة 13 من قانون إنشائه وقرارات الديوان الصادرة بشأنها، والسند القانوني الذي اعتمد عليه الديوان في إصدار قراراته بشأن المناقصات المعروضة عليه وتحديدا الموافقات المشروطة.

طالب بضرورة تطبيق الحكومة الذكية كونه مؤشر التقدم

مناع: تغيير عقلية إدارة الجهاز الحكومي المترهل لتستوعب التطور المتسارع في الخدمات الحكومية

أكد مرشح الدائرة الثانية الدكتور محمد مناع الرشيدي أن من أهم مؤشرات التقدم والتطور في العصر الحديث هو تحول نمط الخدمات الحكومية نحو الحكومة الذكية بعد نمط الحكومة الإلكترونية.

وطالب الرشيدي في تصريح صحافي نريد من الحكومة أن تُفعِّل وتسهِّل تقديم خدماتها للمواطنين والمقيمين من خلال الهواتف الذكية، حتى نقلل تلك الطوابير التي تستمر لساعات ويشتكي منها المراجعون في كل الدوائر الحكومية.

تطور متسارع

وقال إننا نحتاج فعلا إلى تغيير العقلية التي تدير الجهاز الحكومي المترهل لتستوعب ذلك التطور المتسارع في مفهوم الخدمات الحكومية وضرورة تناغمها مع التكنولوجيا الحديثة.

وشدد الرشيدي على ان الحكومة الذكية هي الابن الشرعي للحكومة الإلكترونية لأننا متخلفون في تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية فإننا حتما سنكون أكثر تخلفا في تطبيق مفهوم الحكومة الذكية، ولعل هناك أطرافا حكومية متنفذة لا تريد إنهاء الروتين الحكومي القاتل، حتى يستطيع من خلاله ممارسة الفساد الذي اعتاد عليه ويمارس من خلاله سلطته.

أولوية

وقال الرشيدي إنني أضع مشروع الحكومة الذكية كأولوية على رأس المشاريع الحكومية التي يجب أن نقدم فيها مشاريع بقوانين، فالجيل القادم من أبنائنا لن يستطيع التعامل مع روتين متخلّف تمارس من خلاله أطراف فاسدة كل أشكال الفساد الإداري والتلاعب بالمال العام.

محمد مناع الرشيدي

القلاف: الوطن بحاجة للأمن والاستقرار ليزدهر ووجوب التعاون لحل المشكلات لا الهروب منها

قالت مرشحة الدائرة الثالثة عواطف القلاف ان الفترة الأخيرة كان من الأولى بالسلطتين التنفيذية والتشريعية أن تتعاونا من أجل تحقيق الكثير من الأهداف ومتطلبات الشعب الكويتي، خاصة اننا كنا نتأمل ونطمح في السنوات التي مضت الى أن يتم انجاز الكثير مما ينبغي انجازه، ولكن للأسف لم تأت طموحاتنا وتوقعاتنا بالمستوى المطلوب فكلنا نعي مدى إضرار الخلافات والتجاذبات بمصلحة الوطن ومن ثم تأثيرها على المواطنين بشكل عام، وما آلت إليه تلك الاختلافات إلى فتن لزعزعة استقرار الوطن.

وقالت القلاف انها لم تترشح لمجلس الأمة لهدف الوصول لكرسي أو منصب إنما هي رسالة تعبر من خلالها عن الاستياء الشديد من الوضع الراهن و وحالة التخبط وسوء الأداء من السلطتين.

مشكلات وتحديات

مشيرة الى انه من المؤكد اننا لا نملك العصا السحرية لحل مشكلاتنا والتحديات التي نواجهها بواقعنا فهي معقدة ومتداخلة، ومن الطبيعي الا نتوقع وجود شخص لديه (عصا موسى) لمعالجتها والقدرة على حلها وحده بل هي بحاجة إلى تكاتف وتعاون من السلطتين كل في اختصاصه، وذلك عن طريق وضع خطط متكاملة وتعاون مشترك من الطرفين (لأن يدا واحدة لا تصفق)، واعتبرت هذا ليس هروبا من الحل ولكن هو الحل الصحيح بتعاون السلطتين بعيدا عن التأزيم ولكي تستخدم الوسائل المناسبة والموضوعية والمنطقية لتمكننا من ضبط اختلافاتنا وتباياناتنا الداخلية بالمجلس.

أمن وأمان

وأضافت القلاف: ان الاستمرار بالاختلافات والصراعات يهدد كل شيء، كما يؤدي إلى عدم استقرار الوطن وبالتالي عدم استقرار المواطن، فالكل يبحث عن الأمن والأمان والتنمية والنهضة و التطوير.

فبهدم جسور التواصل والثقة لا نستطيع الوصول لبناء وطن ولا نحافظ على أمنه واستقراره، لذا فإننا أحوج ما نكون في هذه الفترة إلى أن نعيش ثقافة الاحترام المتبادل وتقبل وجهات نظر الآخرين وضمان حقوق المواطن والعدالة والمساواة والعمل المشترك من أجل النهضة والتنمية المشتركة والازدهار لخدمة هذا الوطن عزيز.

رسالة

وقالت: رسالتي في هذا الوقت لنتجاوز من الآن خلافاتنا الماضية السطحية ولنركز على ثقافة الوحدة وتأصيل أخلاقياتها كذلك التواصل الاجتماعي بالمبادرة باختيار الكفاءات من وزراء يمثلون هذا الوطن ونواب أكفاء يمثلون جميع المواطنين، يشتركون في عامل واحد هو مصلحة الكويت، والمواطن أهم ما يشغلهم بعيدا عن المناصب والكراسي والمصالح الفئوية والشخصية.

عواطف القلاف

الفيلكاوي: تطبيق القانون بحذافيره على الجميع وبمسطرة واحدة سبيلنا إلى النهضة الحقيقية

طاهر الفيلكاوي

طالب مرشح الدائرة الثالثة طاهر الفيلكاوي ناخبي وناخبات الدائرة الثالثة بالحرص على اختيار من يمثلهم بكل أمانة وإخلاص، خاصة ان البلاد تمر بمرحلة مفصلية لا يوجد بها مجال نهائيا للمجاملة بجميع صورها وأشكالها، معتبرا ان للأمانة حقا على الانسان والصوت أمانة يحاسب عليها الفرد، مشيرا الى اهمية تطبيق القانون بحذافيره وبمسطرة واحدة على الجميع.

في سياق آخر، طالب الفيلكاوي بتكريم المميزين من أبناء الكويت معنويا وماديا بشكل سنوي، فالكويت تملك العديد من العناصر المتفوقة والمميزة في مختلف جوانب الحياة ونسمع كل فترة عن اكتشاف طبي حققه طبيب كويتي أو انجاز رياضي أو تفوق في المجال الديني، وهؤلاء المميزون سيكونون قدوات ناجحة لنظرائهم كل في مجاله وذلك لو حظوا بما يستحقونه من تقدير واهتمام لأن تطبيق مبدأ الثواب والعقاب احد اهم أساليب التحفيز في الادارة الحديثة.